

البيان
التمهيدي

ميزانية

2023

المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة

للعام المالي 2023م

وزارة المالية
Ministry of Finance



الفهرس

03	مقدمة
04	الملخص التنفيذي
08	أولاً: أهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية في العام 2023 والمدى المتوسط
09	أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2023 والمدى المتوسط
09	1. نمو الاقتصاد العالمي
12	2. تطورات الاقتصاد المحلي
16	ب/ أهم المستهدفات المالية في العام 2023 والمدى المتوسط
17	1. الإيرادات
19	2. النفقات
19	3. التمويل والدين العام
21	ثانياً: أهم الاستراتيجيات والمشاريع على المدى المتوسط

مقدمة

تُصدر وزارة المالية البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م كأحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي.

يهدف هذا البيان إلى اطلاع المواطنين والمهتمين والمحليين على أهم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية والتي تؤثر على إعداد ميزانية العام القادم، وأهم المؤشرات المالية والاقتصادية لعام 2023م وال المدى المتوسط. كما يستعرض البيان أهم الاستراتيجيات والمشاريع المُخطط تنفيذها خلال العام المالي القادم وال المدى المتوسط في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية تُعتمد في شهر ديسمبر من كل عام، وقد تتضمن تعديلات على ما ورد في هذا البيان في ضوء ما قد يستجد من تطورات مالية واقتصادية. ويتبع تبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر من صندوق النقد الدولي وهو تصنيف عالمي موحد، وفقاً للأساس النقدي.

الملخص التنفيذي

يواجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات التي تؤثر على مسار نموه وآفاقه المستقبلية، إذ ما زالت تبعات وتداعيات جائحة "كوفيد-19" عنصرًا مؤثرًا بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. فأزمة سلاسل الإمداد ما زالت مستمرة رغم بعض مؤشرات التعافي. وكذلك بلوغ معدلات التضخم لمستويات مرتفعة حول العالم، لأسباب من أهمها الإفراط في سياسات التحفيز الاقتصادي، إضافةً إلى ارتفاع حالة عدم اليقين نتيجة التحديات الجيوسياسية. هذه العوامل دفعت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية لخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي للعام الحالي والقادم.

تأتي مستهدفات مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م استكمالًا لمسيرة العمل على تعزيز وتقوية الموقف المالي للمملكة، وبالنظر للتغيرات في آفاق النمو والتحديات الجيوسياسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي، يُلاحظ أن أداء المالية العامة يبرهن التطور الملموس في قدرة اقتصاد المملكة على مواجهة التحديات الاقتصادية والصدمات. حيث ساهمت الإصلاحات الهيكلية والمالية الاستباقية التي تمت تحت مظلة رؤية المملكة 2030 في تمكين المملكة من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع خلال العام الحالي، واستمرار انخفاض مستويات البطالة بين السعوديين، وكبح جماح التضخم عند مستويات استثنائية مقارنةً مع المعدلات الدولية.

وتستمر حكومة المملكة في تعزيز نمو الاستثمار المحلي عن طريق بناء الشراكات مع القطاع الخاص على نطاق واسع وتأهيله ليشمل جميع المناطق، لما تتميز به المملكة من بيئة استثمارية متنوعة، إضافةً إلى التحسين والتطوير للتشريعات والسياسات التي أدت لتقدم المملكة العربية السعودية في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال بما يضمن استمرار الأداء والنمو الاقتصادي لتحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية لعام 2023م، حيث تظهر المؤشرات تقدم مستمر في أغلب الأنشطة الاقتصادية ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو على المدى المتوسط.

- أظهر الاقتصاد السعودي قوته ومتانته من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك بعد اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات بهدف حماية الاقتصاد من تداعيات التضخم وتحديات سلاسل الإمداد. وبالنظر إلى توقعات كامل عام 2022م فمن المتوقع أن يسجل الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 8.0% مدعومًا بالنمو في الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية ومستويات النمو المستدامة في الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية والذي من المتوقع أن يسجل نموًا بنسبة 5.9%، ومما يعزز هذا النمو هو توقعات نمو الاستثمار المدعوم بجهود ومبادرات العديد من الاستراتيجيات ويأتي منها الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي ساهمت في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية إلى المملكة من خلال توقيع عدة صفقات استثمارية جديدة لقطاعات متنوعة، بالإضافة إلى التقدم في تنفيذ المشاريع الكبرى ومبادرات برامج الرؤية.

- كما تشير التوقعات الأولية إلى أن التضخم لعام 2022م قد يسجل حوالي 2.6%، وبالرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية فإن المملكة اتخذت تدابير استباقية مثل وضع أسقف على أسعار بعض المشتقات البترولية (البنزين)، التي استطاعت من خلالها احتواء التضخم والحد من تأثير ارتفاع الأسعار، ومن المتوقع أن يُصبح في مستوياته الطبيعية على المدى المتوسط. كما قامت الحكومة بتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال الدعم الإضافي لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وبرنامج حساب المواطن، وبرنامج دعم صغار مُربي الماشية، بالإضافة إلى تخصيص دعم لزيادة المخزونات الاستراتيجية للسلع الأساسية والتأكد من توفرها وذلك لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية.
- وفي إطار رؤية المملكة 2030، تواصل المملكة التقدم في تنفيذ برامج ومشاريع الرؤية وتطوير القطاعات الواعدة في الاقتصاد، والاستمرار في تنفيذ العديد من المبادرات المعززة للاستثمار، والتي تحفز الصناعات وكذلك الصادرات السعودية غير النفطية ورفع نسبة المحتوى المحلي. بالإضافة إلى الدور الفاعل والمهم لصندوق الاستثمارات العامة، والصناديق التنموية، وعودة الأنشطة الرئيسية إلى معدلاتها الطبيعية مثل الحج والعمرة ومواسم السعودية والسياحة، واستمرارية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيز نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بمعدلات مرتفعة ومستدامة على المدى المتوسط.
- وتأتي التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي للعام 2023م امتدادًا للتحسن في الأداء الفعلي الإيجابي خلال النصف الأول من العام 2022م، حيث تمت مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2023م وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.1%، مدعومًا بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية، مما يشير إلى استمرارية قيادة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة خلق الوظائف في سوق العمل، بالإضافة إلى تحسن الميزان التجاري للمملكة، والاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، وتحقيق الأنشطة الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط.

- ومن المُقدّر أن يؤدي الانتعاش الملحوظ في اقتصاد المملكة والاستمرار في تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية إلى تحسن المؤشرات المالية على المدى المتوسط. فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2023م حوالي 1,123 مليار ريال وصولاً إلى حوالي 1,205 مليار ريال في عام 2025م، ويأتي ذلك ارتباطًا بجهود الحكومة المستمرة في تنويع الاقتصاد مما سيساهم في تعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

- يمر الاقتصاد السعودي في مرحلة تحول لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ولهذا تعمل السياسة المالية على الموازنة بين الحفاظ على الاستدامة المالية وبين الإسراع في وتيرة معدلات النمو الاقتصادي، حيث نجحت الحكومة في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي، وتعزز استمرارها في إكمال تلك المبادرات والإصلاحات لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، وذلك من خلال رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق والضبط المالي. كما تلتزم الحكومة بالاستمرار بتنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق رؤية المملكة 2030، والسعي المستمر في دعم التنوع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال وتذليل المعوقات لجعلها بيئة جاذبة، وذلك لزيادة المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي للعام القادم وعلى المدى المتوسط.

- وتجدر الإشارة إلى تطوّر هيكل المالية العامة في المملكة خلال السنوات الماضية، إذ نجحت الحكومة في تحقيق الهدف الأساسي من الإصلاحات المالية في مرحلته الأولى، الذي كان يستهدف السيطرة على معدلات العجز المرتفعة للوصول إلى التوازن المالي على المدى المتوسط. إذ ارتفعت الإيرادات غير النفطية وتحسنت نسبة تغطيتها للنفقات، بالإضافة إلى المحافظة على مؤشرات الاستدامة المالية الرئيسية بما فيها مستوى دين مستدام واحتياطيات مالية قوية.

- كما انطلقت المرحلة الثانية للإصلاح المالي تحت مسمى برنامج الاستدامة المالية، الذي يهدف على المدى المتوسط والطويل المحافظة على مؤشرات مالية مستدامة، من خلال مستويات إنفاق تتسم بالاستقرار وموجهة لإنفاق استراتيجي يدعم التغير الهيكلي في الاقتصاد لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وعليه؛ فمن المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2023م حوالي 1,114 مليار ريال، وأن يصل سقف النفقات إلى حوالي 1,134 مليار ريال في عام 2025م، في إطار يضمن المحافظة على مستويات مناسبة من الاحتياطات وتضمن استدامة الدين العام.
- وفي ضوء التطورات السابق ذكرها واستكمالاً لمسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في ظل رؤية المملكة 2030، من المقدر أن تُحقق ميزانية العام 2023م فائض بنحو 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع استمرار تحقيق فوائض في الميزانية على المدى المتوسط تتماشى مع مستهدفات التخطيط المالي ومؤشرات الاستدامة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم توجيه مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية لتعزيز الاحتياطات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام وذلك حسب ظروف السوق.
- من المتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط، واستغلال الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، ولتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحويلي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.
- كما تهدف ميزانية العام 2023م إلى تقوية المركز المالي للحكومة، من خلال الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، حيث تستهدف السياسة المالية تعزيز الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بجزء من الفوائض المتوقع تحقيقها.

البيان
التمهيدي



01

أهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية

في العام 2023م والمدى المتوسط

أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2023م والمدى المتوسط

1. نمو الاقتصاد العالمي

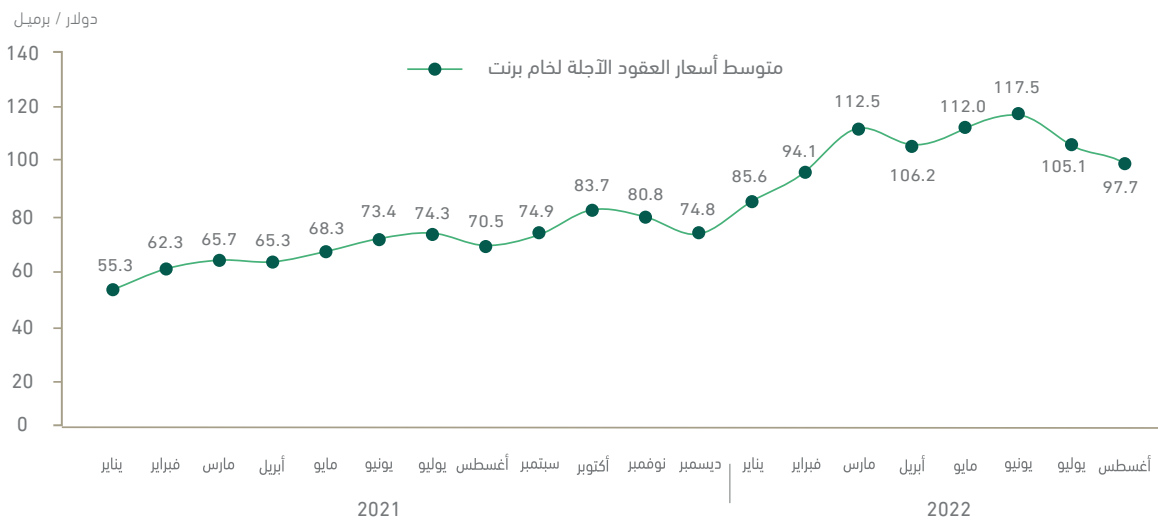
بعد انحسار آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي خلال عام 2021م، شهد عام 2022م العديد من التطورات التي أثرت على نمو الاقتصاد العالمي من تبعات الجائحة، إذ يُتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2022م نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي للدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى التداعيات الجيوسياسية والتي انعكست بشكل خاص على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة مما ساهم في دفع معدلات التضخم للارتفاع بشكل كبير لدى العديد من دول العالم؛ كما صاحب ذلك تشديد للسياسة النقدية من قبل البنوك المركزية مما حد من وتيرة نمو الاقتصاد العالمي؛ الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2022م إلى تخفيض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لتصل النسبة إلى 3.2% في عام 2022م، و2.9% في عام 2023م، وذلك بانخفاض عن تقديراته السابقة في شهر أبريل من العام 2022م بمقدار 0.4 و 0.7 نقطة مئوية لعامي 2022م و 2023م على التوالي، كما خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في اقتصادات الدول المتقدمة بنحو 0.8 و 1.0 نقطة مئوية عند 2.5% و 1.4% لعامي 2022م و 2023م على التوالي. في حين تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي ليصل إلى 8.3% لعام 2022م، كما يتوقع أن يصل معدل التضخم نحو 6.6% في اقتصادات الدول المتقدمة و 9.5% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2022م.

معدلات النمو	2020	2021	*2022 توقعات	*2023 توقعات
الاقتصاد العالمي	-3.1%	6.1%	3.2%	2.9%
اقتصادات الدول المتقدمة	-4.5%	5.2%	2.5%	1.4%
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	-2.0%	6.8%	3.6%	3.9%
الولايات المتحدة الأمريكية	-3.4%	5.7%	2.3%	1.0%
الصين	2.2%	8.1%	3.3%	4.6%
اليابان	-4.5%	1.7%	1.7%	1.7%
الهند	-6.6%	8.7%	7.4%	6.1%
منطقة اليورو	-6.3%	5.4%	2.6%	1.2%
المملكة العربية السعودية	-4.1%	3.2%	7.6%	3.7%
التضخم العالمي	3.2%	4.7%	8.3%	5.7%
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	0.7%	3.1%	6.6%	3.3%
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	5.2%	5.9%	9.5%	7.3%

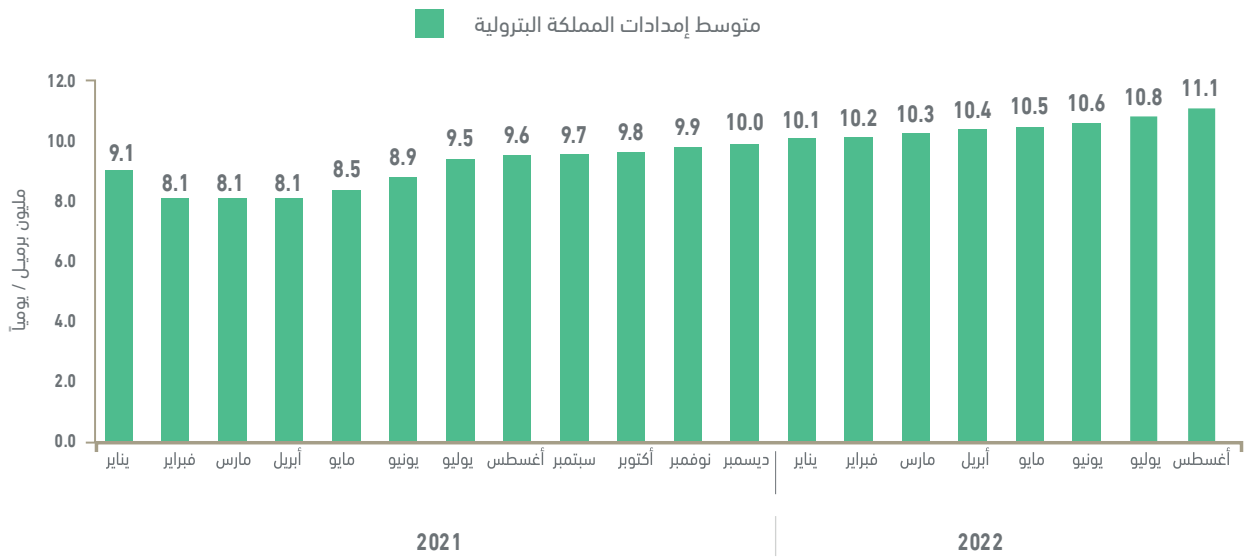
المصدر: *تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) لشهر يوليو 2022م.

كما أشار البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في يونيو 2022م إلى أن الجائحة ستستمر على الأرجح في الحد من الأنشطة الاقتصادية في المدى القريب، إضافة إلى التباطؤ الملحوظ في الاقتصادات المتقدمة ومنها الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة كالصين، والتي ستؤثر على الطلب الخارجي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية. كما أشار إلى أن استمرار تعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع مستويات التضخم، وانعكاس التحديات الجيوسياسية على أسواق الطاقة ستؤدي إلى المزيد من التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، مع توصيته بضرورة الاستجابة القوية والفعّالة على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية على المستويين العالمي والمحلي.

وفيما يخص أسواق البترول، فقد ارتفع متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت منذ بداية العام 2022م وحتى نهاية شهر أغسطس من نفس العام بنسبة 55% ليسجل حوالي 104.04 دولار للبرميل مقابل 67.06 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجلت أسعار العقود الآجلة لخام برنت خلال العام 2022م أعلى مستوياتها منذ يوليو 2008م، ليصل سعر الإغلاق إلى 127.98 دولار للبرميل في 8 مارس 2022م. وبالرغم من حالة عدم اليقين التي مرت بها الأسواق العالمية خلال العام في ظل الأحداث الجيوسياسية والمخاوف الاقتصادية وتشديد السياسات النقدية لكبح جماح التضخم حول العالم، فقد اتسم سوق البترول بالاستقرار مقارنة بأسواق الطاقة الأخرى كالغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، حيث أسهم اتفاق أوبك+ في دعم استقرار أسواق البترول بشكل خاص، وموازنة العرض مع التعافي المتدرج للطلب العالمي على البترول بعد انحسار جائحة كورونا.



وفيما يتعلق بالإمدادات فقد ارتفع متوسط إنتاج المملكة منذ بداية العام 2022م حتى نهاية شهر أغسطس بنسبة 20% ليصل إلى حوالي 10.5 مليون برميل يومياً، وارتفع مقداره 1.8 مليون برميل يومياً مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، ويعزى ذلك الارتفاع إلى الجهود المبذولة التي قدمتها اتفاقية أوبك+ لدعم استقرار الأسواق وكفاءة أدائها لمصلحة المشاركين في السوق والصناعة البترولية.



المصدر: JODI

وبحسب التقرير الشهري لأسواق البترول الصادر عن منظمة أوبك في أغسطس 2022م، من المتوقع أن يسجل الطلب العالمي على البترول لعام 2022م نموًا بنحو 3.1 مليون برميل يومياً مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 100.03 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع نمو الطلب العالمي على البترول لعام 2023م بنحو 2.7 مليون برميل يومياً ليصل إلى 102.72 مليون برميل يومياً. والجدير بالذكر أن حصة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Non-OECD) تشكل النسبة الأكبر من النمو لعام 2023م، بما يعادل 2.1 مليون برميل يومياً، ويُعزى التقرير ذلك الارتفاع إلى التعافي الاقتصادي في تلك الدول وارتفاع الطلب على الوقود في قطاع النقل والصناعة والبتروكيماويات.

2. تطورات الاقتصاد المحلي

بالرغم من المخاوف والأزمات التي يشهدها العالم والتحديات المصاحبة لها وتأثيرها على تباطؤ الاقتصاد العالمي متأثرة بتزايد الضغوط التضخمية الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية والتي ألفت بظلالها سلّبا على سلاسل الإمداد العالمية، إلا أن قوة ومثانة الاقتصاد السعودي مكنت المملكة من مواجهة هذه الأزمات، حيث كان التراجع في معدلات النمو أثناء الجائحة محدودًا مقارنة بدول العالم خلال عام 2020م، تلى ذلك تحقيق معدل نمو إيجابي بلغ 3.2% خلال العام 2021م، ومعدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من عام 2022م هي الأعلى منذ ما يزيد عن 10 أعوام، ومع توقع الاستمرار في تحقيق معدلات نمو إيجابية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة من دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتخفيف الأعباء المعيشية من خلال سياسات وإجراءات لاحتواء معدلات التضخم العالمية كتحديد سقف لأسعار البنزين بالإضافة إلى ضمان وفرة المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية التي ساهمت في خلق نوع من اليقين والطمأنينة لدى المواطنين، وزيادة الاعتمادات لبرامج الحماية الاجتماعية، مع المواصلة في الوقت نفسه في تنفيذ خطط ومبادرات تحقيق رؤية المملكة 2030.

على ضوء ذلك، من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات إيجابية مرتفعة للنمو الاقتصادي خلال عام 2023م وعلى المدى المتوسط، من خلال عاملين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما الاستثمار والاستهلاك، وذلك انعكاسًا للجهود القائمة في العديد من الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية ضمن رؤية المملكة 2030.

وبالنظر إلى توقعات كامل عام 2022م، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 8.0% في عام 2022م، مدعومًا بنمو كل من الناتج المحلي للأنشطة النفطية وكذلك الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية، الذي من المتوقع أن يحقق نموًا بمعدل 5.9% في ظل الأداء الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام. ويقود هذا النمو نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق مدفوعًا بقرار رفع الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالجائحة وزيادة الطاقة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك موسم الحج والعمرة ومواسم السعودية، التي انعكست إيجابًا على معدلات الاستهلاك الخاص خصوصًا بعد زيادة معدلات الحجاج والمعتمرين. كما يتوقع نمو نشاط الصناعات التحويلية مدفوعًا

بالنمو في عدد المصانع التي بدأت في الإنتاج منذ بداية العام حتى شهر يونيو من العام الحالي بحوالي 721 مصنعًا بإجمالي استثمارات بلغت 19.1 مليار ريال حسب بيانات وزارة الصناعة والثروة المعدنية؛ مما ساهم في نمو الصادرات السلعية غير النفطية حتى الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 43% مقارنة بعام 2021م. وفي المقابل فإن الاستثمار الخاص قد حقق خلال النصف الأول من عام 2022م نموًا على أساس سنوي بنسبة 21.9% فيما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2022م بمعدل 9.5%، وبلغ عدد الصفقات الاستثمارية المنجزة خلال النصف الأول من عام 2022م 150 صفقة مما سينعكس إيجابيًا على الاقتصاد المحلي.

كما تشير التوقعات الأولية إلى تسجيل الرقم القياسي لأسعار المستهلك "معدل التضخم" ارتفاعًا بحوالي 2.6% لكامل العام 2022م. مما يشير إلى بقاء معدلات التضخم في المملكة عند مستويات مقبولة مقارنة بالأوضاع العالمية، ويعود ذلك إلى التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الارتفاع في الأسعار ووفرة المخزون الغذائي، بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية والتي تعزى إلى عودة الأعمال إلى طبيعتها بعد انحسار آثار جائحة كوفيد-19، وما ترتب عليها من الزيادة المطردة في وتيرة الطلب نتيجةً للتوسع في السياسات المالية لبعض الدول، مقابل التحديات التي يواجهها جانب العرض مدفوعةً بالتأثر في سلاسل الإمداد العالمية تزامنًا مع الأوضاع الجيوسياسية التي شهدتها العالم في مطلع العام الحالي، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات اللوجستية عالميًا.

كما كان لتحسن الأداء الاقتصادي الدور الكبير في تراجع معدل البطالة للسعوديين خلال الربع الثاني من العام الحالي حيث بلغ 9.7% مقارنة بـ 11.0% في نهاية عام 2021م، حيث تُعد النسبة الأقل خلال الأعوام العشر الماضية، والتي كانت نتيجةً للعديد من المبادرات مثل مبادرات التوطين، ومبادرة تمكين المرأة التي نتج عنها ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل لتصل إلى نسبة 35.6% خلال الربع الثاني من العام الحالي، متجاوزة بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030 عند مستوى 30%، ومقابل ما كانت عليه نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في بداية رؤية المملكة عند 19.3% في عام 2016م، بالإضافة إلى مساهمات صندوق الاستثمارات العامة في استحداث قطاعات جديدة وواعدة، والذي بدوره انعكس إيجابًا على معدلات التوظيف من خلال زيادة فرص التوظيف المباشر وغير المباشر في هذه القطاعات.

تعتبر تنمية وتنويع الاقتصاد من أهم مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث تسعى جميع القطاعات الحكومية وبالتكامل مع القطاع الخاص لتحقيق متطلبات هذا المستهدف، ويعتبر صندوق الاستثمارات العامة أحد ركائز التنوع الاقتصادي في المملكة، والذي يستهدف بشكل مستمر الاستثمار في عدّة مجالات وقطاعات واعدة، منها قطاع السياحة والضيافة كمشروع "البحر الأحمر" الذي يستهدف الانتهاء من المرحلة الأولى والمتضمنة تشغيل المطار و16 فندقًا خلال عام 2023م، كذلك إطلاق "مجموعة بوتيك" المتخصصة في الضيافة الفندقية الفاخرة في يناير 2022م، إضافة إلى استثمارات الصندوق في قطاع الأغذية والزراعة في المملكة من خلال توسع الصندوق في استثمارته في شركة سالك بشكل كبير وإطلاق الشركة السعودية للقهوة في مايو 2022م، كما أن الصندوق عمل على تعزيز التحول الرقمي وتطوير القطاع العقاري المحلي عبر إطلاق الشركة الوطنية لخدمات التسجيل العقاري للعقار في سبتمبر 2022م.

كما أطلقت استراتيجية "صندوق التنمية الوطني" التي تستهدف أن يكون الصندوق داعم للتنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية من خلال توفير التمويل للصناديق والبنوك التنموية على المدى الطويل، وأن يكون الصندوق منصة تمويلية تسهم في تنويع الاقتصاد وتطويره، ورفع مساهمة القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة.

وتأتي التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي للعام 2023م امتدادًا للتطورات الإيجابية للأداء الفعلي في النصف الأول من العام 2022م، حيث تمت مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2023م والمدى المتوسط، إذ تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.1%، مدعومًا بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية مع استمرار قيادة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة خلق الوظائف في سوق العمل، بالإضافة إلى استمرار تحسن الميزان التجاري للمملكة، والاستمرار في تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030، وتحقيق الأنشطة الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط.

وتبعاً للتطورات في الأنشطة الاقتصادية، يتوقع أن يساهم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب" وتنفيذ مبادرات "الاستراتيجية الوطنية للنقل" في تحقيق قيمة مضافة عالية في الاقتصاد. إضافةً إلى الدور المهم لاستراتيجية الاستثمار التي تعزز إسهامات

مختلف المستثمرين في منظومة الاستثمار. بالإضافة إلى نظام الاستثمار الجديد الذي سيكون محفز أساسي في بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، حيث يتيح النظام المساواة فيما بين المستثمر السعودي وغير السعودي، وتوحيد إجراءات إصدار التصاريح. إضافة إلى الجهود المستمرة في تنفيذ المشاريع الكبرى والمبادرات المعلنة مثل إنشاء الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في السعودية وإبراز الأنشطة الاستثمارية في كافة القطاعات. ومبادرة "السعودية الخضراء" التي تمثل توجّه المملكة نحو مكافحة التغير المناخي والتي ستوفر فرصاً استثمارية ضخمة للقطاع الخاص، إضافة إلى مبادرة "الاستثمار الجريء" التي تعدّ ضمن برنامج تطوير القطاع المالي والتي تستهدف دعم الاستثمارات في الشركات الناشئة القابلة للنمو السريع.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

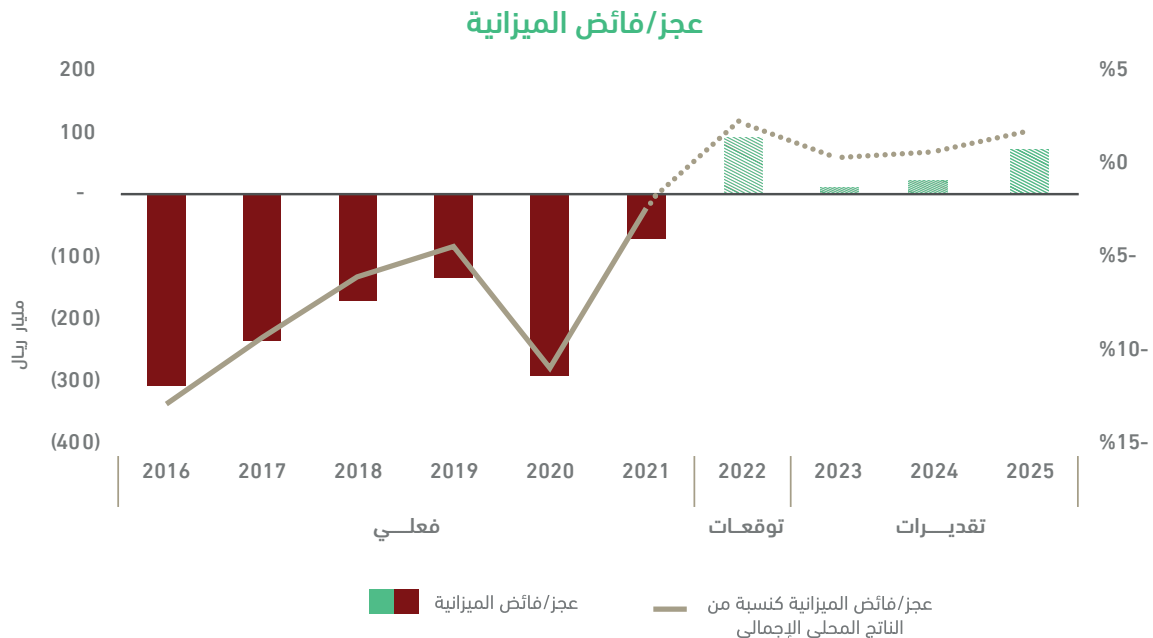
	تقديرات**			توقعات**	فعلي*	
	2025	2024	2023	2022	2021	
المؤشرات الاقتصادية						
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.5%	6.0%	3.1%	8.0%	3.2%	
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	4,247	3,966	3,879	3,927	3,126	
التضخم	2.0%	2.1%	2.1%	2.6%	3.1%	

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
** تقديرات أولية

ب/ أهم المستهدفات المالية في العام 2023م والمدى المتوسط

تستهدف حكومة المملكة استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أجرتها تحت مظلة رؤية 2030 والمحافظة على الاستدامة المالية، والتي تشمل تبني سياسات مالية تساهم في الحفاظ على الاستدامة المالية، وتطوير إدارة المالية العامة ورفع جودة التخطيط المالي لتعزيز النمو الاقتصادي والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد. كما تستهدف السياسة المالية على المدى المتوسط تقوية المركز المالي للمملكة لمواجهة الصدمات الخارجية، من خلال المحافظة على مستويات الاحتياطيات الحكومية عند مستويات مناسبة، واستدامة مؤشرات الدين العام.

وفي هذا الإطار تعكس ميزانية عام 2023م التقدم في تنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة للنمو والتنوع الاقتصادي، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز برامج أنظمة الرعاية والحماية الاجتماعية، مع الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في السنوات السابقة على جانب المالية العامة، حيث من المُقدر أن تحقق ميزانية العام 2023م فائضًا بنحو 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع استمرار تحقيق فوائض في الميزانية على المدى المتوسط تدعم الاستدامة المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم توجيه مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية التسريع في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق وذلك في إطار آلية التعامل مع الفوائض المالية ضمن برنامج الاستدامة المالية.



تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (2021 - 2025م)

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

تقديرات		توقعات	ميزانية	فعلي	
2025	2024	2023	2022	2022	2021
المالية العامة					
1,205	1,146	1,123	1,222	1,045	965
إجمالي الإيرادات					
1,134	1,125	1,114	1,132	955	1,039
إجمالي النفقات					
71	21	9	90	90	73-
عجز/ فائض الميزانية					
%1.7	%0.5	%0.2	%2.3	%2.5	%2.3-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي					

المصدر: وزارة المالية
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

1. الإيرادات

تواصل الحكومة جهودها في تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالنشاط الاقتصادي وذلك لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل بما يساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي. حيث ساهمت هذه المبادرات والتحويلات الهيكلية بالإضافة إلى الجهود المستمرة في تطوير الإدارة الضريبية وتحسين إجراءات التحصيل في نمو نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي منذ بدء تطبيق برامج رؤية المملكة 2030 حتى بلغت نسبتها حتى نهاية عام 2021م 18.4% مقابل 9.3% في عام 2015م.

تُشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2023م سيبلغ نحو 1,123 مليار ريال، بانخفاض نسبته 8.1% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2022م، ويعود ذلك للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ وذلك تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمية. وعند المقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة للعام 2022م من المتوقع أن ينمو إجمالي الإيرادات بنسبة 7.4% وذلك نتيجة التحسن الملحوظ في الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى أن ميزانية عام 2022م المعتمدة تم تقديرها بناءً على معايير تتسم بالتحفظ متأثرة بحالة عدم اليقين

المصاحبة لآثار الجائحة أثناء الإعداد. ومن المُقدَّر أن يستمر إجمالي الإيرادات في النمو ليصل إلى حوالي 1,205 مليار ريال في العام 2025م مدعومًا بتوقعات النمو الاقتصادي المحلي والعالمية على المدى المتوسط بالإضافة إلى جهود الحكومة المستمرة في تنويع الاقتصاد والذي بدوره سيساهم في تعزيز الإيرادات نظرًا لارتباطها بالنمو الاقتصادي.

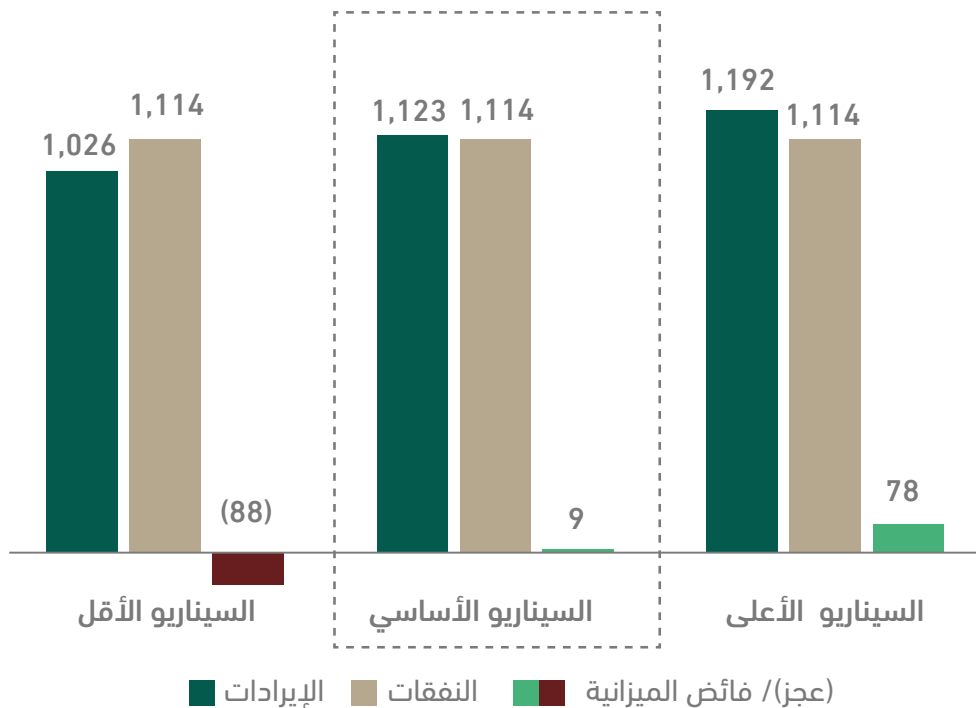
سيناريوهات الإيرادات

وفي ضوء التطورات العالمية والمحلية، تم إعداد سيناريوهات للإيرادات لعام 2023م كالتالي:

- سيناريو أساسي يستند على التطورات العالمية والمحلية، وهو المستخدم لتقدير الإيرادات في الميزانية.
- سيناريو يأخذ في الاعتبار تحقق إيرادات بمستويات أقل من السيناريو الأساسي.
- سيناريو يأخذ في الاعتبار تحقق إيرادات بمستويات أعلى من السيناريو الأساسي.

سيناريوهات الإيرادات لعام 2023م

(مليار ريال)



2. النفقات

في إطار أعمال حكومة المملكة نحو تعزيز المالية العامة وتحقيق المستهدفات التنموية والاقتصادية، تتم المراجعة المستمرة لتقديرات أسقف النفقات على المدى المتوسط وتحديثها وفقاً لنتائج الإصلاحات المالية والمستجدات الاقتصادية. وبالنظر لما يشهده اقتصاد المملكة من زيادة في الإيرادات غير النفطية وانعكاسها الإيجابي على المساحة المالية، تم مراجعة أسقف النفقات على المدى المتوسط بما يعكس الارتفاع في الإيرادات الهيكلية دون التأثير على تحقيق مستهدفات الاستدامة المالية وبما يمكن من تسريع تنفيذ الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية.

تمضي الحكومة قدماً في عملية الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الرامية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، من خلال رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق والضبط المالي، مراعية الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم على جميع الأصعدة، حيث تولي الحكومة أهمية كبيرة لمنظومة الدعم والحماية الاجتماعية لضمان وحماية المواطنين من التأثير بالتداعيات المحلية والعالمية، كما تعتزم الحكومة استمرارها في تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية في المملكة، بالإضافة لتنفيذ المشاريع الكبرى والبرامج التي تحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ذات البعد والأثر الاقتصادي والاجتماعي لزيادة المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي للعام القادم وعلى المدى المتوسط. ومن المُقدر أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 1,114 مليار ريال في العام المالي القادم 2023م، وأن يصل سقف النفقات إلى حوالي 1,134 مليار ريال في عام 2025م.

3. التمويل والدين العام

لتلبية احتياجات المملكة من التمويل، تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، والتي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر، كما تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي.

كما تستهدف الاستراتيجية تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض بالإضافة إلى استمرار البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل وذلك لتمويل المشاريع والبنى التحتية والتمويل عبر وكالات ائتمان الصادرات، حيث يأتي ذلك ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع الاستراتيجية والتنموية الكبرى في المملكة.

وعلى الرغم من توقعات تحقيق فوائض في الميزانية خلال العام 2023م، إلا أن الحكومة تهدف إلى الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط واستغلال الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

الجدير بالذكر أنه خلال عام 2022م، نفذ المركز الوطني لإدارة الدين عملية شراء مُبكر لسداد جزء من مستحقات أصل الدين المحلي للأعوام 2023م، و2024م، و2026م، وإصدار صكوك محلية مقابلها. كما قام المركز باستغلال الفرص المتاحة خلال العام الحالي 2022م لخفض احتياجات التمويل لعام 2023م من خلال تنفيذ عمليات تمويلية مُسبقة، حيث تساهم تلك العمليات في خفض مخاطر إعادة التمويل على محفظة الدين في ظل تقلبات الأسواق وأسعار الفائدة والحفاظ على متوسط عمر المحفظة. حيث ارتفع متوسط عمر محفظة الدين إلى 9.5 سنوات بنهاية العام 2021م مقارنة بـ 9.4 سنوات بنهاية العام 2020م.

كما تهدف ميزانية العام 2023م إلى تقوية المركز المالي للحكومة من خلال الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، حيث تستهدف السياسة المالية تعزيز الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بجزء من الفوائض المُتوقع تحقيقها.

البيان
التمهيدي



02

أهم الاستراتيجيات والمشاريع
على المدى المتوسط

الاستراتيجيات

استراتيجية تنمية السياحة الوطنية

تم إطلاق استراتيجية تنمية السياحة الوطنية في عام 2019م، بهدف تطوير قطاع السياحة في المملكة مشتملة على خمسة محاور رئيسة تتضمن تحقيق الطموحات الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 في قطاع السياحة وهي كالتالي: تعزيز مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية، ومساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%، وتحقيق 100 مليون زيارة سياحية، بالإضافة إلى تعزيز ودعم القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أبرز ما أنجزته الاستراتيجية بنهاية العام 2021م تحقيق 64 مليون زيارة سياحية، إذ بلغ إجمالي حجم الإنفاق في القطاع السياحي 81 مليار ريال، وخلق ما يقارب 848 ألف فرصة وظيفية مباشرة وغير مباشرة، ووصل عدد التأشيرات السياحية إلى مليون تأشيرة. كل تلك الجهود عزّزت من نمو القطاع السياحي في المملكة مما انعكس على تقدم المملكة في المؤشر العالمي لتطوير السفر والسياحة لعشرة مراكز عالميًا مقارنة بالعام 2019م ليُسجل المركز 33 لعام 2021م. كما تم إطلاق برنامج **”رواد السياحة“** خلال شهر يونيو من العام الحالي 2022م والذي يُعد الأضخم من نوعه في العالم والهادف إلى تنمية قدرات 100 ألف من الكفاءات المحلية بما يدعم القطاع السياحي في المملكة.

استراتيجية التقنية المالية

تم إطلاق استراتيجية التقنية المالية في عام 2022م، وتُعد أحد ركائز برنامج تطوير القطاع المالي التي تهدف إلى أن تكون المملكة موطناً للتقنية المالية، ويكون الابتكار في الخدمات المالية هو الأساس المعتمد على التقنية، مما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع؛ ولتحقيق ذلك ستعمل الاستراتيجية على ترسيخ مكانة المملكة في قطاع التقنية المالية، وتعزيز الإطار التنظيمي، وتطوير الكفاءات في قطاع التقنية المالية، وتطوير البنية التحتية التقنية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات المحلية والدولية. ومن أبرز المستهدفات زيادة عدد شركات التقنية المالية في المملكة لتصل إلى 250 شركة بحلول عام 2025م و525 بحلول عام 2030م، وزيادة نسبة المعاملات غير النقدية (التعاملات الرقمية) لتصل إلى 70% في عام 2025م و80% في عام 2030م.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في عام 2021م، والتي تهدف إلى زيادة جودة وحجم الاستثمارات في المملكة مما يساهم بدفع التنمية الاقتصادية وتنويعها في إطار رؤية المملكة 2030، فزيادة حجم الاستثمار يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع والأكثر تنوعًا. ومن أبرز مستهدفات الاستراتيجية لعام 2030م تحقيق استثمارات تراكمية تزيد عن 12.4 تريليون ريال، وزيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت ليصل إلى 30% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نسبة 5.7% من إجمالي الناتج المحلي. أما على جانب الإنجازات للاستراتيجية الوطنية للاستثمار فقد ارتفع نمو تراخيص الاستثمار الأجنبي النشطة بمقدار 264% في الربع الثاني من عام 2021م مقارنة بنفس الفترة من العام 2015م.

استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي

تم إطلاق استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في عام 2022م، حيث تعتبر مرحلة جديدة للابتعاث وذلك بهدف المساهمة في تعزيز تنافسية المواطنين لرفع كفاءة رأس المال البشري، من خلال تنمية قدرات المملكة في البحث والتطوير والابتكار، وريادة الأعمال في المجالات ذات الأولوية، وإعادة تأهيل وتعزيز القدرات في تخصصات علمية مختلفة لتوفير كوادر وطنية موهوبة، حيث تشمل استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث على ثلاث ركائز استراتيجية، تمثلت الركيزة الأولى في التركيز على التوعية والإعداد للمبتعثين، أما الركيزة الثانية فتُعنى بتطوير مسارات وبرامج الابتعاث وتهدف إلى تعزيز تنافسية المملكة محليًا ودوليًا، وتأتي الركيزة الثالثة متمثلة في المتابعة والرعاية اللاحقة للمبتعثين من خلال الإرشاد وتطوير الخدمات المقدمة لهم.

وتجدر الإشارة إلى أن لاستراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث أربعة مسارات، لكل مسار منها مستهدفات واضحة ومحددة، حيث يستهدف **مسار (الرواد)** ابتعاث الطلاب إلى أفضل 30 مؤسسة تعليمية في العالم حسب تصنيفات الجامعات المعتمدة عالميًا في جميع التخصصات. بينما يركز **مسار (البحث والتطوير)** لتمكين منظومة البحث والابتكار على ابتعاث طلاب الدراسات العليا إلى أفضل المعاهد والجامعات حول العالم. كما يعمل **مسار**

(إمداد) على تلبية احتياجات سوق العمل في تخصصات محددة يتم تحديثها بشكل دوري من خلال ابتعاث 70 ألف مواطن ومواطنة إلى أفضل 200 جامعة لضمان تزويد سوق العمل بالكفاءات المطلوبة. وآخر هذه المسارات هو **مسار (واعد)** الذي يهدف إلى ابتعاث الطلاب في القطاعات والمجالات الواعدة حسب المتطلبات الوطنية للمشاريع الكبرى والقطاعات الواعدة مثل قطاع الصناعة وقطاع السياحة وغيرها من القطاعات.

الاستراتيجية الوطنية للثقافة

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للثقافة في عام 2019م، حيث تركز على تعزيز هوية الثقافة السعودية وحفظ إرثها الحضاري وتطوير القطاع الثقافي فيها. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة، إضافة إلى تطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان، والمحافظة على تراث المملكة الإسلامي والعربي والوطني والتعريف به، وتطوير قطاع السياحة، وإثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين، إضافة إلى العناية باللغة العربية.

وتتمثل أهم منجزات الاستراتيجية الوطنية للثقافة في اعتماد هيئة التراث تسجيل 253 موقعًا أثريًا وتاريخيًا جديدًا في السجل الوطني للآثار، وذلك ضمن جهودها لاكتشاف المواقع الأثرية والتاريخية في المملكة وتوثيقها وتسجيلها وصونها، ليصل مجموع المواقع الأثرية التي تم تسجيلها في السجل منذ إنشائه إلى 8,429 موقعًا في مختلف مناطق المملكة، منها 680 موقعًا في مكة المكرمة، وفيما يخص الإنجازات العالمية تم تسجيل منطقة "حمى" في نجران ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي، لتصبح سادس موقع سعودي في القائمة العالمية للمواقع التراثية.

استراتيجية قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية

تم إطلاق استراتيجية قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية كخطوة جديدة نحو الريادة وجعل المملكة مركزًا عالميًا في هذا القطاع بحلول عام 2030م، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في تنويع الاقتصاد وتوفير الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات، وتقديم ترفيه عالي المستوى للمواطنين والمقيمين والزائرين على حد سواء. حيث تضم الاستراتيجية

ثلاثة أهداف رئيسة ذات تأثير مباشر على المواطنين والقطاع الخاص ومحبي ومحترفي الرياضات والألعاب الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم، تتمثل في رفع جودة الحياة من خلال تحسين تجربة اللاعبين وتوفير فرص ترفيهية جديدة، وتحقيق أثر اقتصادي بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 50 مليار ريال بشكل مباشر وغير مباشر واستحداث فرص عمل جديدة تصل إلى أكثر من 39 ألف فرصة وظيفية مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2030م، وتوفير البيئة التأسيسية لتطوير الكفاءات، كما تهدف للوصول إلى الريادة العالمية وتعزيز مكانة المملكة على الساحة الدولية، من خلال إنتاج أكثر من 30 لعبة منافسة عالمياً في استوديوهات المملكة، والوصول إلى أفضل ثلاث دول في عدد اللاعبين المحترفين للرياضات الإلكترونية.

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في عام 2021م، ومن أبرز مستهدفاتها لتحقيق رؤية المملكة 2030 ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي لتصبح من أفضل 15 دولة في مؤشر اتصالات المطارات بالعالم، والتقدم في مؤشر الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 إلى المرتبة 10، كما يستهدف تصنيف 3 مدن سعودية من أفضل 100 مدينة، ورفع جودة الحياة في المدن بما يساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030. وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية تهدف إلى ترسيخ مكانة المملكة وجعلها مركزاً لوجستياً عالمياً يربط القارات الثلاث، والارتقاء بخدمات ووسائل النقل كافة، وتعزيز التكامل في منظومة الخدمات اللوجستية وأنماط النقل الحديثة لدعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة. ومن منجزات العام الأول بعد إطلاق الاستراتيجية: تدشين الطريق الرابط بين السعودية وعمان لتعزيز ترابط شبكة الطرق، إضافة إلى حصول 4 مطارات بالمملكة على مراكز متقدمة وفق تصنيف تراكس العالمي، وحصول المملكة العربية السعودية على جائزة الطيران المدني العربي لعام 2022م، كما تم إطلاق مشاريع النقل العام في عدد من مناطق المملكة، وتوطين قطاع توجيه المركبات بنسبة 100% وتسجيل أكثر من 300 ألف سائق وسائقة في هذا القطاع، ودخول 3 موانئ ضمن أفضل 100 ميناء في العالم حيث حقق ميناء الملك عبدالله المرتبة الأولى وميناء جدة الإسلامي المرتبة الثامنة، كما حقق ميناء الملك عبدالعزيز المرتبة 14 عالمياً؛ من حيث كفاءة الموانئ التشغيلية، وذلك وفق التقرير الدولي لمؤشر أداء موانئ الحاويات عالمياً لعام 2021م.

المشاريع الكبرى

مشروع نيوم

يُعد المشروع مركز عالمي مستقبلي للتجارة والابتكار والمعرفة، لتمكين الشركات الرائدة لتغيير مستقبل القطاعات مثل قطاع الطاقة والنقل وغيرها من القطاعات المستقبلية، ويمتد مشروع نيوم في الشمال الغربي للمملكة ويطمح أن يكون مدينة رائدة في الطاقة النظيفة، وأن يكون محرك نمو رائد، ومكان جاذب للعيش والعمل. كما سيحقق "مشروع نيوم" ثلاثة أهداف رئيسية تحت مظلة رؤية المملكة 2030، تتمثل في تحقيق معيشة استثنائية، وبيئة أعمال مزدهرة، وإعادة ابتكار مفهوم الاستدامة. كما تم إطلاق مشروع "ذا لاين" والذي يُعد ثورة في الحياة الحضرية، يضع الإنسان على رأس أولوياته بمنحه تجربة معيشة حضرية غير مسبوقة مع الحفاظ على الطبيعة المحيطة به. وسيُعيد "ذا لاين" تعريف مفهوم التنمية الحضرية وما يجب أن تكون عليه المدن في المستقبل. وستبلغ مدينة "ذا لاين" 200م عرضًا، و170 كم طولًا، و500م ارتفاعًا فوق سطح البحر.

مشروع البحر الأحمر

تُعد وجهة البحر الأحمر، وجهة السياحة والضيافة الفاخرة والأكثر طموحًا، ويجري تطويرها حول أحد كنوز الطبيعة المخفية في العالم، وهي أحد المشاريع الكبرى المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع البحر الأحمر سيقدم معايير جديدة في السياحة المتجددة والتنمية المستدامة، وسيخلق تجارب سياحية فريدة. ويمتد المشروع على مساحة 28 ألف كم² وتتضمن عدد من المعالم الثقافية والتراثية التاريخية.

سيتم تشغيل هذه الوجهة السياحية بشكل كامل بالطاقة المتجددة، مما يجعلها أكبر وجهة تعمل على نظام الطاقة المتجددة خارج الشبكة على مستوى العالم، وستساهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 بشكل مباشر، حيث تعمل على إبراز الإمكانيات الوفيرة للمملكة وإيجاد فرص اقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة.

مشروع القدية

هو إحدى مشاريع صندوق الاستثمارات العامة المستلهمة من رؤية المملكة 2030، وهي العاصمة المستقبلية للترفيه والرياضة والثقافة والفنون، حيث ستصبح وجهة عالمية فريدة تقدم تجاربًا مبتكرة وغامرة في مجالات الترفيه والرياضة والثقافة والفنون، بالقرب من العاصمة الرياض حيث تبلغ مساحتها 367 مليون م²، مصممة حول خمسة محاور: الحدائق والمعالم السياحية، والرياضة، والحركة والتنقل، كذلك الثقافة والفنون، والطبيعة والبيئة. وتسعى القدية إلى تحقيق هدف اقتصادي واجتماعي مزدوج، يتمثل في دفع مسيرة التنوع الاقتصادي في المملكة.

مشروع الرياض الخضراء

يعد مشروع الرياض الخضراء أحد أكبر مشاريع التشجير الحضري في العالم، ويهدف إلى زراعة أكثر من 7.5 مليون شجرة لرفع نصيب الفرد من المساحة الخضراء في مدينة الرياض، من 1.7 م² إلى 28 م²، بما يعادل 16 ضعفًا، وزيادة نسبة المساحات الخضراء الإجمالية في المدينة من 1.5% إلى 9% مما يساهم في تحسين جودة الحياة ورفع استدامة وتصنيف مدينة الرياض بين نظيراتها في مدن العالم.

ويهدف برنامج الرياض الخضراء إلى الارتقاء بالبيئة العمرانية الحضرية لمدينة الرياض، من خلال تأهيل وتشجير الطرق الرئيسية، وتطوير حدائق كبرى جديدة في المدينة، وتأهيل الأودية وروافدها، كما يقوم البرنامج بتشجير أكثر من 120 حي سكني في مدينة الرياض والتي تتضمن إنشاء 3,331 حديقة جديدة، وتشجير الشوارع ومحيط المساجد والمدارس وتشجير مواقف السيارات، وإنشاء الأرصفة لتوفير ممرات مظلة للمشاة تحفز على ممارسة أنماط تنقل صحية بين سكان المدينة، وتعزز الوصلية بين عناصر الحي وشبكة النقل العام، مما يعزز الأنشطة الاجتماعية والرياضية، ويتيح التنزه لسكان مدينة الرياض.

ويساهم برنامج الرياض الخضراء في خفض درجات الحرارة بمقدار 1.5 إلى 2 درجة مئوية على مستوى المدينة، وبمقدار 8 درجات مئوية تقريباً ضمن مناطق التشجير المكثف بالإضافة إلى تحسين جودة الهواء عبر الحد من ثاني أكسيد الكربون بنسب تتراوح ما بين 3% و 6% وزيادة

نسبة الأكسجين والرطوبة وتقليص الغبار في الهواء، والمساهمة في خفض استهلاك الطاقة، وزيادة قدرة المدينة على استيعاب مياه الأمطار واستغلالها والحد من آثارها، كما يساهم البرنامج في تدوير المياه المتجددة من مياه الصرف المعالجة لاستخدامها في أغراض الري بنسبة 100% عبر إنشاء شبكات جديدة في المدينة.

مشروع الرياض آرت

أُطلق المشروع في عام 2019م، وهو أحد المشاريع الأربعة الكبرى التي تطورها الهيئة الملكية لمدينة الرياض لتحويل العاصمة إلى مدينة صديقة للبيئة ومستدامة، تقدم أعلى معايير العيش وأنماط الحياة، تماشيًا مع طموحات رؤية المملكة 2030. ويعد المشروع مبادرة فنية تهدف إلى تحويل الأماكن العامة إلى مساحات فنية تتيح المجال للتعبير الفني وتحفز المشاركات الإبداعية من قبل شرائح المجتمع كافة. ويضم أكثر من 1,000 عمل فني ويدعمه احتفالان سنويان كبيران، وسيضفي أجواء فنية على الأحياء السكنية والحدائق والمتنزهات والأماكن العامة. كما يهدف المشروع إلى المساهمة في تطوير مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر من خلال إثراء حياة السكان والزوار بالفن، مما يعزز الاستثمار في الاقتصاد الإبداعي، وتعزيز مكانة الرياض كمدينة عالمية مما يجعلها مركزًا إبداعيًا وثقافيًا، كما يساهم المشروع في تعزيز الأنشطة الثقافية على المستويين المحلي والعالمي، والإسهام في تحفيز الحركة السياحية والأنشطة الاقتصادية المتصلة بها في المدينة ومشاركة السكان والزوار، ورفع مستوى جودة الحياة في المدينة من خلال تحفيز الجوانب الفنية والإبداعية، ويستهدف المشروع جذب أكثر من 2 مليون سائح سنويًا، بالإضافة إلى توفير 24 ألف فرصة وظيفية.

مشروع حديقة الملك سلمان

تم إطلاق استراتيجية المشروع في عام 2019م، وهي تهدف إلى تقديم تجربة نابضة بالحياة لسكان مدينة الرياض من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخيارات البيئية، والثقافية، والرياضية، والفنية، والترفيهية، مما يساهم في تحقيق أحد أهم مستهدفات رؤية المملكة 2030، عبر إيجاد مجتمع حيوي، ينعم أفرادُه بنمط حياة صحي، ومحيط يتيح العيش في بيئة جاذبة ومفعمة بالسعادة، كما يهدف إلى رفع تصنيف الرياض عالميًا.

ويقع المشروع في مركز محوري بمدينة الرياض وتزيد مساحة الحديقة عن 16 كم² لتصبح أكبر حدائق المدن في العالم، وتقدم مجموعة واسعة من الخيارات والأنشطة النوعية لسكان المدينة وزائريها، حيث تضم مناطق خضراء ممتدة وأكثر من مليون شجرة، وساحات مفتوحة تزيد مساحتها عن 11.6 كم²، إضافة إلى المجمع الملكي للفنون والمسرح الوطني ومسار دائري للمشاة بطول 7.2 كم، ومنطقة "الوادي" التي تتوسط الحديقة ومجموعة من العناصر المائية والمعالم والأيقونات الفنية، وستُسهّم الحديقة بدور كبير في زيادة الغطاء النباتي في المنطقة ورفع مُعدّل نصيب الفرد من المساحات الخضراء ممّا ينعكس بشكل مُباشر وإيجابي على جودة البيئة والمناخ.